

**محددات الإِدْخَارُ الفَاصِ فِي مِصْر
خَلَالِ الْفَتْرَةِ مِنْ ١٩٦٠ إِلَى ٢٠١٤
دِرَاسَةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ عَلَى اِقْتَصَادِ الْمَصْرِيِّ**

د/ فاروق فتحى الجزار
قسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية التجارة جامعة طنطا

ملخص

تسعى هذه الدراسة التطبيقية إلى التوصل إلى أهم محددات الإنفاق الخاص في مصر خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ٢٠١٤ باستخدام تحليل الإنحدار المتعدد (طريقة المربعات الصغرى العادية) حيث تسعى إلى دراسة تأثير المحددات المختلفة والتي تم التوصل إليها من النظرية الإقتصادية والدراسات السابقة الخاصة بموضوع الإنفاق الخاص رغم قلة هذه الدراسات وندرتها بالنسبة لمصر وقد تم دراسة تأثير أغلب هذه المحددات وكانت تشمل محددات ديموغرافية ومحددات التحرير المالي وإقتصادية وقد تم التوصل إلى أن أهم المحددات عكسية التأثير على الإنفاق الخاص في مصر هي معدل الخصوبة ومعدل التضخم والإيدخار العام وسعر الفائدة أما المحددات الطردية التأثير على الإنفاق الخاص في مصر فهي نصيب الفرد من الناتج المحلي ونسبة المعروض النقدي إلى الناتج المحلي.

الكلمات المفتاحية:

الإنفاق الخاص، مصر، محددات، المربعات الصغرى، ديموغرافية، تحرير مالي

Abstract

This study seeks to reach The most Important Determinants of Private saving in Egypt during the period From 1960 To 2014 by Using Multiple regression analysis (ols) As It seeks to study the effect of different parameters, which was connecting to It from the economic theory and Previous studies of the private saving, In spite of the lack of these studies and scarcity for Egypt. This study has studies the effect of most of these determinants of financial liberalization and economic determinants. The Study has been reached that the most important determinants of an negative effect on saving in Egypt Is the fertility rate and the rate of Inflation, Public savings and the Interest rate and the positive determinants influence on private saving is per capita GDP and the proportion of money supply to GDP-

Keyword

- demographic, private saving, Egypt, Financial Liberalizations, ols Determinants.

مقدمة

يلقى موضوع الإدخار الخاص فدراً كبيراً من الإهتمام في الأدبيات الاقتصادية حيث تشير الأدبيات إلى الارتباط الكبير بين الإدخار ونصيب الفرد من الدخل وقد أكدت أدبيات النمو الاقتصادي أهمية الإدخار الخاص على سبيل المثال هارود - دومار في عامي (١٩٤٦ ، ١٩٣٩) أكدوا على أن معدل نمو الناتج في الاقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على التغيرات الإضافية في رأس المال والتى تساوى الإدخار فى نموذج فجوة الإدخار حيث أن معدل الإدخار محدد أساسى للنمو الاقتصادي . كذلك يقترح نموذج سولو (١٩٥٦) أن الزيادة في معدل الإدخار يولد النمو السريع على المدى القصير والمتوسط. النظريات الحديثة في النمو الداخلي (لوکاس ١٩٨٨ ، رومر ١٩٨٦) توضح كيف أن معدلات الإدخار الأعلى تؤدي إلى زيادة الإستثمارات وبالتالي الزيادات المستمرة في مستوى المعيشة (Rabindra , Et al 2007) حيث أن معدلات الإدخار المرتفعة هي الطريق للنمو الاقتصادي طويل الأجل حيث أن الإدخار العالى يزيد الأموال المتاحة للمشاريع الإستثمارية والتى تؤدى إلى التراكم الرأسمالى والنمو الاقتصادي ومن أجل تشجيع الإدخار فإن سياسات القطاع المالى يجب أن توجه إلى توفير المزيد من الحوافز من أجل الإدخار من خلال دراسة الآثار المترتبة على التحرير المالى على معدل الإدخار أنصار التحرير المالى مثل (ماكينون ١٩٧٣ ، وشو ١٩٧٣) يعتقدون أن عملية القضاء على أو التخفيف من حدة التشوّهات في النظام المالى تشجع المدخرين من خلال زيادة العوائد الحقيقة الصافية. (James B.Ang . Kunal Sen, 2011) حيث أن العديد من الدراسات الحديثة في النمو توضح أن تعزيز نمو الإدخار يزيد مع التطوير في النظام المالى (بيسنجلو سميث ١٩٩١ - كابورالى ٢٠٠٥) وقد شهدت السنوات الأخيرة ظهور الإهتمام بمحددات الإدخار الخاص في الدول على سبيل المثال (إيدوارد ١٩٩٦) إهتم بدراسة محددات الإدخار في بلدان أمريكا اللاتينية لفهم أسباب إنخفاض معدلات الإدخار ووجد أن نمو نصيب الفرد من الدخل هو المحدد الأهم لكل من الإدخار الخاص والعام (لاهيري ١٩٨٩) وجد أن التضخم يؤثر سلباً على الإدخار في دراسته عن ديناميكية الإدخار في ثمانى دول آسيوية بينما النمو في الدخل الحقيقي للفرد وإنخفاض

معدل الإعالة يساعد على زيادة الإنفاق الخاص (Rabindra- Et Al 2007) وغيرها الكثير من الدراسات سوف نتناولها في الجزء الخاص بالدراسات السابقة.

من هنا نؤكد أهمية موضوع الإنفاق الخاص لماله من تأثير كبير على النمو والاستثمار ورفع مستوى المعيشة في المجتمع، وسوف نهتم بدراسة محددات الإنفاق الخاصة مع التركيز على الاقتصاد المصري وسوف نقوم بدراسة أغلب المحددات التي تناولتها النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة لتحديد تأثير هذه المحددات على الإنفاق الخاص في مصر مع ملاحظة أن هناك ندرة شديدة في الدراسات التي تناولت الإنفاق الخاص في مصر وسوف تختص الدراسة بالفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ٢٠١٤ في تقديرها لدالة الإنفاق الخاص في مصر مع ملاحظة قلة الدراسات المتعلقة بموضوع الإنفاق الخاص عموماً وسوف نحاول إدخال محددات جديدة لم يدرس مدى تأثيرها على الإنفاق الخاص في مصر وتناولتها الدراسات السابقة مثل معدل الخصوبة ومقاييس لتطور الأسواق المالية والتحرير المالي (M2/GDP),

الدراسات السابقة:

تنقق أغلب الدراسات السابقة المتوفرة عن محددات الإنفاق الخاص على محددات معينة مشابهة في أغلب الدراسات مثل نصيب الفرد من الدخل ومعدل الإعالة كمتغير ديموغرافي والإنفاق العام وسعر الفائدة وتحتفل هذه الدراسات في عوامل أخرى كمحددات للإنفاق الخاص مثل متغيرات التحرير المالي ومعدل التضخم ومعدل الخصوبة ومعدل التبادل التجاري وغيرها مثل المساعدات الخارجية ونظام معاشات التقاعد والإنفاق الأجنبي وهذه الدراسات مثل دراسة :

Kivilcin) , (George 2004) , (Ibrahim A. El badawi, Et Al, 2000) Mauricio Cardenas, Et al ,) ,(Paul R. Masson, Et Al, 1995 (Metin (Paul R. MSSON, Et Al. 1998) , (Norman Louyza, Et Al, 1998 , (1997 (Dayul-golaty-et al 1997),(Norman Louyza, , 2000))

ودراسة فريد بشير طاهر ٢٠٠١، ودراسة سعيد الحلاق ٢٠٠٢، وسوف نستعرض أهم هذه الدراسات بشئ من التفصيل.

١- دراسة (Ibrahim A. El Badawi and Francis M. Mwegu, 2000)

هذه الدراسة عن أسباب إنخفاض الإنفاق في دول أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٥ من خلال دراسة محددات الإنفاق الخاص في هذه الدول بإستخدام اختبار سببية جرانجر واختبار الأثر الثابت وتوصلت هذه الدراسة إلى أن النمو يسبب الاستثمار وبالتالي الإنفاق وكذلك زيادة الإنفاق تسبب زيادة في الاستثمار وأن المساعدات الخارجية تسبب إنخفاض في كل من الإنفاق والإستثمار وتشير النتائج التجريبية أيضاً إلى أن تخلف الإنفاق الخاص في أفريقيا جنوب الصحراء بسبب إنخفاض دخل الفرد في دول المنطقة وإرتفاع معدل الإعاقة والإعتماد الكبير على المساعدات.

٢- دراسة (Norman Loayza and Rashmi Shankar- 2000)

هذه الدراسة عن تطور معدل الإنفاق الخاص في الهند خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٥ بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن سلوك الإنفاق الخاص في الهند يرتبط بأسعار الفائدة الحقيقة والدخل بالنسبة لفرد، نسبة الإعاقة، والعمق المالي، معدل إنفاق الحكومة، ونسبة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي كمحددات للإنفاق الخاص في الهند

٣- دراسة (George Hondroyiannis, 2004)

هذه الدراسة عن المحددات طويلة الأجل وقصيرة الأجل للإنفاق الخاص في اليونان خلال الفترة من ١٩٦١ إلى ٢٠٠٠ بإستخدام متوجه نموذج تصحيح الخطأ. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الإنفاق الخاص في المدى الطويل تأثر بالتطورات الديمografية والإقتصادية حيث أن الإنفاق في الأجل الطويل هو دالة لمعدل الخصوبة، معدل الإعاقة للكل، سعر الفائدة الحقيقي والسيولة والمالية العامة وتوضح الأدلة التجريبية أيضاً وجود

استقرار طويل الأجل للمدخرات في اليونان وأيضاً توصلت الدراسة إلى أن زيادة الإدخار الخاصة في اليونان عندما تتحفظ الإنفاق العامة طبقاً لنظرية (RE) مكافئ ريكاردو

٤- دراسة (Kivilcim Metin Ozcan and Yusuf Ziya Ozcon, 2005)

هذه الدراسة عن محددات الإنفاق الخاص في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما فيها مصر خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٤ بإستخدام (Panel DATA) وطريقة المربعات المعممة (GIS) على ١٢ دولة من دول (ME NA) وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الإنفاق الخاص يتأثر بمعدل نمو الدخل وأن الإنفاق العام يزاحم الإنفاق الخاص جزئياً فقط وأن مقياس العمق المالي يشير إلى أن الدول التي عندها نظم مالية عميقه تميل إلى أن تكون أعلى إنفاق خاص وأن التضخم له تأثير إيجابي على الإنفاق الخاص.

٥- دراسة (Norman Loayza, Klaus Schmidt- Hebbel, Luis Serven, 1998)

هذه الدراسة عن محددات الإنفاق الخاص في عينة من الدول الصناعية والنامية حوالي ١٥٠ دولة خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٩٤ بإستخدام إسلوب (Panel DATA) وطريقة (GMM) وتوصلت هذه الدراسة إلى أن معدل نمو الدخل المتاح للفرد معنوي وإيجابي التأثير على الإنفاق الخاص وكذلك المتغيرات المالية مثل سعر الفائدة الحقيقي لها تأثير سلبي على معدل الإنفاق الخاص وكذلك مؤشر العمق المالي (M2/GDP) له تأثير صغير وغير معنوي إحصائياً على معدل الإنفاق الخاص وكذلك الإنفاق المحلي بالنسبة للدخل له تأثير سلبي على الإنفاق الخاص وبالنسبة للسياسة المالية فإن ارتفاع نسبة الإنفاق العام تؤدي إلى انخفاض معدل الإنفاق الخاص وبالنسبة للمتغيرات الديموغرافية وهي نسبة التحضر ومعدل الإعالة للصغار والكبار فلها تأثير سلبي على معدل الإنفاق الخاص وبالنسبة لمعدل التضخم كمقياس لظروف عدم التأكيد في الاقتصاد الكلى فله تأثير إيجابي على الإنفاق الخاص.

٦- دراسة (paul R.Masson, Tamim Bayoumi, and Hossein, 1995)

هذه الدراسة على عينة من الدول الصناعية ٢١ دولة خلال الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٩٣ و ٤٠ دولة نامية خلال الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٣ وهي عن محددات الإدخار الخاص بإستخدام تقدير السلسل الزمنية والمقاطع العرضية وأظهرت النتائج أن الإدخار العام يؤثر في الإدخار الخاص والإدخار الأجنبي بالنسبة للدول النامية يؤثر في الإدخار الخاص وأن العوامل الديمografية والنمو مهمه للإدخار الخاص ومعدلات الفائدة ومعدلات التبادل التجارى لها تأثير إيجابى ولكنه أهل قوة وأن زيادة الناتج المحلى للفرد تزيد المدخرات فى الدول منخفضة الدخل وتحفظها فى الدول مرتفعة الدخل.

٧- دراسة (Mauricio Cardenas, and res Escobar , 1997)

هذه الدراسة عن محددات الإدخار فى كولومبيا خلال الفترة من ١٩٢٥ إلى ١٩٩٤ بإستخدام نموذج (VAR) وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الإدخار الحكومى الكبير يرتبط بانخفاض الإدخار القومى ومن نتائج هذه الدراسة أيضاً أن التغيرات فى الإدخار القومى والاستثمار مرتبطة وأن الإدخار يسبب النمو (مسبب جرانجر) وأوضحت النتائج أيضاً أن الزيادة فى التحضر ومعدل الإعالة لها تأثير سلبى ومعنى على الإدخار الخاص فى كولومبيا وأخيراً وجد أن كثيراً من الانخفاضات الحديثة فى الإدخار الخاص بسبب الزيادة فى الاستهلاك الحكومى الجارى وكذلك بسبب تأثيرات الضرائب العالية.

٨- دراسة (Dayal Thimann, 1997)

هذه الدراسة عن محددات الإدخار الخاص فى دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٥ بإستخدام تقدير (Panel) وتوصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي الكلى والعمق المالى هى المتغيرات الهامة التى تؤثر على سلوك الإدخار فى هذه الدول وأن ترتيبات الضمان الاجتماعى تؤثر على الإدخار الخاص فى هذه العينة من الدول.

٩- دراسة (فريد بشير طاهر ٢٠٠١)

هذه الدراسة عن محددات الإنفاق الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٤ باستخدام تحيل الإنفاق وتوصلت الدراسة إلى أن للإنفاق الحكومي على الاستثمار أثر إيجابي على الإنفاق الخاص وأن لكل من فائض الميزانية ووفرة قروض المستهلكين وتحويلات غير السعوديين إلى الخارج أثر سلبي ومعنوي على الإنفاق الخاص.

١٠- دراسة (سعيد الحلاق ٢٠٠٢)

هذه الدراسة عن محددات الإنفاق الخاص في الأردن خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى عام ٢٠٠٠ وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن معدل الإعاقة له تأثير معنوي سلبي على الإنفاق الخاص في الأردن وكذلك المدخرات الحكومية لها تأثير معنوي سلبي على الإنفاق الخاص ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي له تأثير إيجابي على الإنفاق الخاص وكذلك هناك تأثير إيجابي لتطوير الجهاز المركزي على المدخرات الخاصة وكذلك تأثير الإنفاق الحكومي على الضمان الاجتماعي كان إيجابياً أما تأثير سعر الفائدة الحقيقي والتضخم ومعدل التبادل التجاري فكان لها تأثيرات ضعيفة على حجم المدخرات الخاصة.

التعليق على الدراسات السابقة

نلاحظ من إستعراض الدراسات السابقة أنها كانت قليلة على الدول النامية وكانت لا تشمل أغلب المحددات التي تؤثر على الإنفاق الخاص في دراسات واحدة ولكنها كانت متفرقة وبالنسبة لمصر فإن الدراسات كانت قليلة جداً فيما يتعلق بالإنفاق الخاص نظراً لعدم توافر بيانات عنه وبالتالي فإن أغلب هذه الدراسات لم تتناول كل العوامل مجتمعة في تحيل واحد بالإضافة إلى أنها لم تتناول كل العوامل سواء ديمografية أو مالية أو اقتصادية فيما يخص مصر في تحليل واحد وهو ما سوف نفعله في هذا البحث فيما يخص مصر لتحديد أهم محددات الإنفاق الخاص في مصر.

تطور حجم الإنفاق الخاص ومحدداته منذ السبعينات من القرن الماضي إلى عام ٢٠١٤ في مصر.

السنة	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١٤
الإنفاق الخاص \$	٨.٧٤	٨.٧٣	٨.٧٣	٨.٦٢	٨.٤٤	٨.٣٣	٨.١٣	٧.٨٤	٨.٩٣	+١٠
السنة	٣٠٠٣	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	+١٠
الإنفاق الخاص \$	٦.٤٩	٦.٤٩	٦.٤٩	٦.١٢	٦.٠٦	٥.٩٣	٥.٨٤	٥.٧٤	٥.٦٣	+١٠
السنة	٦.٤٩	٦.٤٩	٦.٤٩	٦.١٢	٥.٩٣	٥.٨٤	٥.٧٤	٥.٦٣	٥.٥٣	+١٠

محسوبة بمعرفة الباحث بإستخدام بيانات (World bank)

نلاحظ من الجدول السابق ثبات حجم المدخرات الخاصة خلال السبعينات والسبعينات ثم إنخفاضها في التسعينات إلى أن ارتفعت مرة أخرى في بدايات الآلفينيات ثم إنخفضت بعد ذلك حتى عام ٢٠١٢ ثم بدأت في الزيادة بعد ذلك.

معدل الإعالة (متغيرات ديمografية)

السنة	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٣	٢٠١٤
معدل الإعالة	٨٩.٧	٩٠.١	٨٨.٠٤	٨٥.٧١	٨٤.٨	٨٣.١٤	٨٠.٩٣	٧٥.١١	٦٧.٩	٦٣.٢	+١٠
السنة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٥٩.٨	+١٠
معدل الإعالة	٥٩.٨	٥٩.٦	٥٨.٤	٥٨.٠١	٥٧.٦٤	٥٧.٣٤	٥٨	٥٩	٦٧.٩	٦٣.٢	+١٠

Source : (world development indicators,World bank,2015)

نلاحظ من الجدول السابق أن معدل الإعالة كان ٨٩.٧ عام ١٩٦٠ ويرتفع إلى ٩٠.١ عام ١٩٦٣ ثم إنخفض إلى ٨٨.٠٤ عام ١٩٧٠ وواصل الإنخفاض حتى وصل إلى ٧٥.١ عام ١٩٧٣ ثم واصل الإنخفاض حتى وصل إلى ٥٨.٤ عام ١٩٩٧، ٥٧.٣ عام ١٩٩٧، ٥٧.٣ عام ٢٠١١، ٥٨.٠١ عام ٢٠١٠، ٥٨.٨ عام ٢٠٠٨، ٥٨.٤ عام ٢٠٠٩، ٥٧.٦٤ عام ٢٠١٢، ٥٧.٣٤ عام ٢٠١٣، ٥٨ عام ٢٠١٤. أي نلاحظ تحسن في معدل الإعالة في مصر وهم السكان فوق ٦٤ وتحت الخمسة عشر عاماً والذين يتم إعالتهم من السكان في سن العمل وطبقاً للعديد من الدراسات مثل ليف مودجلياني ١٩٦٩، جraham ١٩٨٧، فإن وجود نسبة عالية من الأفراد يتم إعالتهم وارتباطهم

بالأفراد المشغلون يرتبط ذلك بانخفاض في معدلات الأدخار الخاص (Paul R. MSSON, Et Al. 1998)

معدل الخصوبة (متغير ديموغرافي) وهو يشير إلى عدد الأطفال الذين ستلدهم امرأة إذا قدر لها أن تعيش حتى نهاية سنوات قدرتها على الإنجاب. وعلاقته بالادخار الخاص عكسية طبقا للدراسات النظرية والتطبيقية

٢٠٠٣	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٣	١٩٦٠	السنة
معدل الخصوبة										
	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	السنة
٣.١١	٣.٣١	٣.٦	٤.٣	٥	٥.٣	٥.٥	٥.٩	٦.٥	٦.٦٥	معدل الخصوبة
-	٢.٨	٢.٨	٢.٨	٢.٨	٢.٧٣	٢.٧٧	٢.٨٢	٢.٨٧	٢.٩	معدل الخصوبة

Source : (world development indicators,World bank,2015)

واضح من الجدول تحسن معدل الخصوبة من ٦.٦ فرد عام ١٩٦٠ إلى ٥ أفراد لكل امرأة عام ١٩٨٥ وواصل الإنخفاض إلى ٢.٩ عام ٢٠٠٦ ووصل إلى ٢.٧ عام ٢٠١٣، ٢.٨ عام ٢٠١٢، ٢.٩ عام ٢٠١١.

الإئتمان المقدم للقطاع الخاص كمقاييس للتحرير المالي

٢٠٠٣	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٣	١٩٦٠	السنة
الإئتمان كنسبة GDP										
	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	السنة
٣٢.٧	٥١.٩	٣٢.٧	٢٥.٤	٣٠.٦	١٣.١	١٦.٨	١٢.٨	١٧.٥	١٧.٧	الإئتمان كنسبة GDP
	٢٧.٣	٢٧.٨	٢٩.١	٣١.٢	٣٣.٠٧	٣٦.٠٩	٤٢.٧	٤٥.٥	٤٩.٢	الإئتمان كنسبة GDP

Source : (world development indicators,World bank,2015)

نلاحظ من الجدول السابق أن حجم الإئتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي قد إنخفض من ٨٧.٧٪ عام ١٩٦٠ من القرن السابق إلى ١٢.٨٪ عام ١٩٧٠ ثم ارتفعت إلى ١٦.٨٪ عام ١٩٧٥ وانخفضت إلى ١٣.١٪ عام ١٩٨٠ ثم ١٣.١٪ عام ١٩٨٥، ٣٢.٧٪ عام ١٩٩٠، ٣٠.٦٪ عام ١٩٩٥، ٢٥.٤٪ عام ١٩٧٥، ٣٢.٧٪ عام ١٩٦٠، ٥١.٩٪ عام ١٩٦٠.

٢٠٠٧ ثم واصل الإنخفاض حتى وصل إلى %٣١.٢ عام ٢٠١١، %٢٧.٣ عام ٢٠١٤. ويؤدي هذا المقياس للتحرير المالي وهو تحرير حصول ووصول المستهلكين إلى الائتمان المصرفي نتيجة التغييرات التنظيمية في البنوك إلى انخفاض الأدخار الخاص كما حدث في الدول الصناعية ١٩٨٠ وهو ما أكدته الدلائل التجريبية ودراسات جابلي وباجانو ١٩٨٩، بابومى ١٩٩٣، ليهمساري وليفى ١٩٩٥

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار)

٢٠٠٣	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٣	١٩٦٠	السنة
الناتج المحلي للفرد										الناتج المحلي للفرد
%١.٢	%٣.٠	%٢.٩	%٣.٥١	%٤.٠٦	%٧.٤	%٦.٥	%٣.١	%٦.٢	-	معدل النمو%
١٥٢٧.٢	١٤٧٥.٨	١٢٤٨.٧	١١٥٣.٩	١٠٥٢.٨	٨٥٦.٦	٦٠١.١	٥٦٥.٩	٤٨٤	٤٣٠.٣	

تابع الناتج المحلي للفرد (بالدولار)

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	السنة
الناتج المحلي للفرد									الناتج المحلي للفرد
.٦	.٤	.٥	.٥	%٣.٣	%٦.٨	%٥.٢	%٥.١	%٤.٩	معدل النمو%
١٥٧٥.٩	١٥٦٧	١٥٦٠	١٩٧٦.٦	١٩٧٥.٥	١٩١١.٩٦	١٨٥٨.٨	١٧٦٥.٨	١٦٧٨.٩	

Source : (world development indicators,World bank,2015)

نلاحظ من الجدول زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالدولار من ٤٣٠ دولار عام ١٩٦٠ إلى ٥٦٥ دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٠٥٢.٨ دولار عام ١٩٨٥ إلى ١٤٧٥.٨ عام ٢٠٠٠ ووصل إلى ١٩٧٦.٦ عام ٢٠١١ بمعدل نمو سنوي %٦.٢ عام ١٩٦٣ ووصل إلى %٧.٤ عام ١٩٨٠ وإنخفض إلى %٣.٣ عام ٢٠١٠، ٠٠٥ عام ٢٠١١، ٠٠٦ عام ٢٠١٤. وتعتبر الاختلافات في نصيب الفرد من الناتج أو الدخل من الاهم العوامل التي تؤثر في معدلات الأدخار الخاص في الدول النامية حيث الارتفاع في نصيب الفرد من الدخل من الممكن ان يؤدي إلى ارتفاع معدلات الأدخار وذلك في الدول منخفضة الدخل اما حجم هذا التأثير من المرجح ان ينخفض في الدول الغنية حيث فرص الاستثمار

والنمو اقل نسبيا ولكن فى الحقيقة فان الادخار يبدو مرتبط ايجابيا مع نمو الدخل او الناتج لان الدول ذات معدلات النمو العالية مثل اليابان وكوريا ايضا عندها معدلات ادخار عالية وهذا ما اكنته العديد من الدراسات مثل مودجياني (Paul R. MSSON, Et Al. 1998) ١٩٧٠

معدل التضخم

٢٠٠٣	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٣	١٩٦٠	السنة
%٦٤.٥	%٦٢.٦	%١٥٣.٧	%١٦.٧	%١٢.١	%٢٠.٨	%٩.٦	%٣.٧	.٧	.٦٩	معدل التضخم
	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	السنة
	%١٠.١	%٩.٤	%٧.١	%١٠.٠	%١١.٢	%١١.٧	%١٨.٣	%٩.٣	%٧.٦	معدل التضخم

Source : (world development indicators,World bank,2015)

نلاحظ زيادة معدل التضخم حتى وصل إلى %٢٠.٨ عام ١٩٨٠ ثم انخفض إلى %١٥.٧ عام ١٩٩٥ ثم تذبذب بين ارتفاع وإنخفاض حتى وصل إلى %١٨.٣ عام ٢٠٠٨ ثم انخفض إلى %١٠.١ عام ٢٠١٤. والتضخم اما ان يؤدى الى زيادة الادخار الخاص اذا ارتبط بزيادة معدلات الفائدة الاسمية وبالتالي زيادة دخل الاسرة وادخارها وقد يؤدى الى انخفاض المدخرات من خلال زيادة عدم اليقين في الاقتصاد مما يؤدى الى خفض معدل الفائدة الحقيقى والدخل الشخصى الحقيقى

نسبة المعروض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2 / GDP) كمقياس للتطورات في الأسواق المالية والتحرير المالي.

٢٠٠٣	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٣	١٩٦٠	السنة
٩٦.٩٨	٧٦.٧٤	٧٩.٧٨	٨٥.٨٢	٩٢.٥٨	٦٢.٨٢	٤٦.٥٦	٣٤.٤١	٣٨.٠٧	٣٢.٦	MZ/GDP
	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	السنة
	٨٠.٤	٧٩.١	٧٤.١	٧٦.٠٥	٨٠.٧١	٨٣.١٢	٨٨.٣٧	٩٦.١٧	٩٧.٣٤	MZ/GDP

Source : (world development indicators,World bank,2015)

نلاحظ من الجدول السابق زيادة نسبة المعروض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٣.٦% عام ١٩٦٠ إلى ٦٠.٥% عام ١٩٨٥ ثم انخفضت إلى ٦٠.٤% عام ٢٠٠٧ وواصلت النسبة الارتفاع بعد ذلك حتى وصلت إلى ٦٠.٧% عام ٢٠١١ ثم انخفضت بعد ذلك إلى ٦٠.٥% عام ٢٠١٤. ثم ارتفعت إلى ٦٠.٤% عام ٢٠١١.

معدل الفائدة الحقيقى

السنة	١٩٧٦	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
معدل الفائدة	-	%٦٣.٩	%٦٨.٤-	%٦٣.٩-	%٥٥.٤	%٤٤.٥	%٦٧.٨	%٦٣.٣	%٦١.٥	%٦٦.٥
السنة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	
معدل الفائدة	-	%٦٤.٨	%٦٠.٧	%٦٠.١	%٦٠.٧	%٦٠.٨	%٦٠.٤	%٦٠.٣	%٦١.٥	%٦٦.٥

Source : (world development indicators,World bank,2015)

نلاحظ من الجدول أن معدلات الفائدة الحقيقة كانت بالسالب في فترة السبعينيات حتى الثمانينيات من القرن الماضي وحققت قيم موجبة في عام ١٩٨٥ مسجلة %٥٥.٤ وارتفعت إلى %٦٧.٨ عام ٢٠٠٠ وتذبذبت بعد ذلك بين ارتفاع وإنخفاض حتى وصلت إلى %٦٠.٨ عام ٢٠١٠ وحققت قيمة سالبة عام ٢٠١١ مسجلة -٠٠.١٤ ، -٠٠.٤ عام ٢٠١٢ ثم ارتفعت إلى %٦٠.٢ عام ٢٠١٤. ان تأثير معدلات الفائدة الحقيقة على الادخار الخاص مختلفة فهناك دراسات مثل اوجاكي واستير رينهارت ١٩٩٥ وجدت تأثيرات ايجابية على الادخار ودراسات أخرى مثل شيميدت وهيل واخرون ١٩٩٢ لم يجدوا تأثير واضح على الادخار

معدل التبادل التجارى

السنة	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٧	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٣
معدل التبادل التجارى	٢.٦	٢.٨	٥.٩٦	٥.٩٢	١.٥٣	١.١٩	٦.٥٠	٣.١-	٨.٩-	٧.٦-
السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
معدل التبادل التجارى	٩.٦-	٩.٦-	١.١-	١.١-	٣.٥-	٤-	٣-	١.٩-	١.١-	٢.٧-

Source : (world development indicators,World bank,2015)

نلاحظ من الجدول إرتفاع معدل التبادل التجارى فى السبعينات من القرن الماضى ثم إنخفض فى الثمانينات ثم أصبح بالسالب بعد ذلك حتى عام ٢٠١٤. وطبقاً للابد الاقتصادي فهناك علاقة محتملة بين معدلات التبادل التجارى والادخار طبقاً لتأثير هاربرجر ليرسن ميتزлер والذى يوضح ان التحسينات فى شروط التبادل التجارى تؤدى الى زيادة فى الادخار وتحسينات فى الميزان التجارى وهذا ما يؤكده كل من استقليد ١٩٨٢ وسفينسون ورازن ١٩٨٣ ويؤكدوا ايضاً ان الصدمات الدائمة لمعدلات التبادل التجارى لها اثار غامضة وصغيرة جداً في الحجم (Paul R. MSSON, Et Al. 1998) ونظراً لكثرة عدد المتغيرات وحتى تتناسب مع الفترة الزمنية تم استخدام كل المتغيرات السابقة في النموذج وتم تمثيل المتغيرات الديموغرافية ومتغيرات التحرير المالي بمتغير واحد لكل منها.

حجم الإدخار العام

٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠	السنة
+10	+10	+0.9	+10	+10	+10	+10	+10	الإدخار العام
٧.١٣-E	٢.٦٧-E	٥.٢٤-E	٧.٤٥-E	٧.٧٠-E	-٧.٥٢E	-٧.٢٧E	٧.٢٧-E	
٢٠١٤	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠٠٥	السنة				
+11	+11	+11	+10	الإدخار العام				
٦.٦٩-E	١.٩٣-E	١.٥٥-E	٦.٢٨-E					

محسوبة بمعرفة الباحث بإستخدام بيانات (World bank)

نلاحظ من الجدول السابق أن حجم الإدخار العام في مصر كان ثابتاً خلال السبعينات وإى الثمانينات ثم تحسن في التسعينات إلى أن بدأ في التدهور في بدايات الألفينات ثم إنخفض بعد ذلك حتى عام ٢٠١٢ ثم بدأ في التدهور بعد ذلك مع ملاحظة أنه كان يمثل عجز طوال فترة الدراسة. وعن علاقته بالادخار الخاص فطبقاً لنظرية مكافئ ريكاردو فمن المتوقع وجود علاقة عكسية بينه وبين الإدخار الخاص

النموذج المستخدم

أولاً: توصيف النموذج

(١) المتغير التابع (Private saving) الإدخار الخاص

سوف يتم استخدام الإدخار الخاص خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى عام ٢٠١٤ كمتغير تابع وذلك لمصر وتم حسابه بمعرفة الباحث باستخدام بيانات (World Bank) وكل المتغيرات المستقلة تم الحصول على البيانات الخاصة بها من بيانات (World Bank)

(٢) المتغيرات المستقلة

(أ) معدل الخصوبة (Fertility Rate) وسوف يرمز له بالرمز (FR) خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى عام ٢٠١٤ وهو أحد المتغيرات الديموغرافية ومتوقع علاقة عكسية بينه وبين الإدخار الخاص.

(ب) سعر الفائدة الحقيقي وسوف يرمز له بالرمز (Real Interest Rate) خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى عام ٢٠١٤ ومتوقع علاقة عكسية بينه وبين الإدخار الخاص.

(ج) الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الثابتة بالدولار خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى عام ٢٠١٤ ويرمز له بالرمز (Gdp pc cons) ومتوقع علاقة طردية بينه وبين الإدخار الخاص.

(د) الإدخار العام خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى عام ٢٠١٤ وهو يمثل متغير المالية العامة وسوف يرمز له بالرمز (Public Saving) متوقع علاقة عكسية بينه وبين الإدخار الخاص.

(هـ) معدل التضخم وهو يعكس ظروف عدم التأكيد في الاقتصاد الكلى خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ٢٠١٤ ويرمز له بالرمز (Inflation rate) ومتوقع له تأثير طردى أو عكسي مع الإدخار الخاص.

(و) نسبة المعروض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2/ GDP) كمقياس للتطورات في الأسواق المالية والتحرير المالي ومتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على الإدخار الخاص.

(ز) معدل التبادل التجاري (Terms of Trade) ومتوقع أن يكون له تأثير بسيط جداً على الإدخار الخاص طبقاً للنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة يكاد يكون هذا التأثير لا يذكر .

صياغة النموذج

$$\text{Private saving} = a_0 + a_1 \text{Fr} + a_2 \text{rintr} + a_3 \text{Gdpcccon} + a_4 \text{Pubilc saving} + a_5 \text{inflation} + a_6 \text{M2gdp} + a_7 \text{Termtrade} + E_T$$

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

١- اختبار الاستقرار للسلسلة الزمنية المستخدمة (Unit Root) جزر الوحدة وذلك للتحقق من استقرار بيانات السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج المستخدم لتجنب الوقوع في مشكلة الإنحدار الزائف (Spurious Regression) وأشهر الطرق لاختبار الاستقرار في السلسلة الزمنية هو استخدام اختبار ديكى فولار الموسع لاختبار جزر الوحدة (Augmented Dickey Fuller) والذي يقوم على فرض عدمي موداه تتبع بيانات السلسلة الزمنية المستخدمة بعدم الاستقرار او بجزر الوحدة ضد فرض بديل وهو ان بيانات السلسلة الزمنية المستخدمة تتصف بالاستقرار وعدم وجود جزر الوحدة وكانت نتائج اختبار جزء الوحدة كما يلى :

First Difference		Level		نتيجة اختبارات جزء الوحدة للبيانات	
ADF p.value t- static	فترات التباطؤ	ADF p.value	نتيجة اختبار T- static	فترات - التباطؤ	اسم المتغير
(0.000) 8.09 -	1	(0.000)	7.002 -	0	Private saving

(0.31) 0.909-	0	(0.0412) 2.03 -	1	Fertility Rate (FR)
(0.0000) 9.42-	1	(0.0004) 4.64-	0	Real interest rate
(0.0000) 6.04-	0	(0.09) 3.206-	2	GDPPC CONST
(0.000) 7.26-	0	(0.147) 2.39-	0	Public Saving
(0.0004) 4.65-	0	(0.534) 1.47-	1	(M2/GDP)
0.0001) 5.12-	0	(0.730) 1.045-	1	Terms of Trade
(0.000) 10.23-	0	(0.09)2.636-	1	Inflation Rabe

ملحوظة: تم تحديد العدد الأمثل لفترات الثقة وفقاً لمعايير ((scharz information Criterion Sic))

ونلاحظ مما سبق أن كل المتغيرات ساكنة عند مستوى (Level) ما عدا متغيرات الإنفاق العام ونسبة المعروض النقدي للناتج المحلي ومعدل التبادل التجارى فكانوا ساكنين عند (First difference) وسوف يتم إدخالهم جميعها في معادلة الإنفاق باستخدام (First difference) ما عدا (FR) سوف نتعامل معه في (difference) لأنه غير معنوى في (difference)

٢- طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square)

وسوف يتم استخدامها لتقدير معالم نموذج الإنفاق وقد تم التأكيد من توافر الإفتراضات اللازمة لاستخدام هذه الطريقة في قياس العلاقات الاقتصادية وهي:

(١) الأخطاء العشوائية (الباقي) تتوزع طبيعياً بمتوسط يساوى صفر.

(٢) ثبات تباين الأخطاء العشوائية (الباقي) حيث يأخذ شكل رسم الإنتشار شكل عشوائي.

(٣) عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية كما يظهر من اختبار (DURBIN-WATSON)

(٤) عدم وجود ازدواج خطى بين المتغيرات المستقلة وتم التأكيد من ذلك من قيمتى ViF أقل من ١٠ والسماحية أكبر من ٠١٠ .

ثالثاً : تحليل النتائج

(أ) اختبار صلاحية النموذج : من جدول Model Summar فى الصفحة التالية نلاحظ Rsquare=0.99 وهى تعنى ان ٩٩% من التغير الحادث فى المتغير التابع يرجع الى وجود المتغيرات المستقلة مع ملاحظة أن معامل ارتباط كان R=0.99 وهو ما يوضح صلاحية النموذج.

(ب) اختبار معنوية النموذج : من جدول ANOVA فى الصفحة التالية نلاحظ أنه مع افتراض مستوى معنوية ١% نجد أن Sig= 0.000 أى أقل من ١% وبالتالي فإن النموذج معنوى.

(ج) اختبار معنوية النتائج : من جدول Coefficients فى الصفحة التالية نلاحظ عند النظر لعمودى (B. Sig)

- بالنسبة لمعدل الخصوبة نجد أن Sig= 0.09 أى أقل من ١٠% مما يعني أن له تأثير معنوى وعكسى على الإدخار الخاص حيث زيادة معدل الخصوبة يؤدى إلى انخفاض الإدخار الخاص فى مصر .

- بالنسبة لمعدل التضخم : فإن Sig= 0.08 أى أقل من ١٠% مما يعني أن له تأثير معنوى وبالنظر إلى عمود (B) نلاحظ أن له تأثير عكسى على الإدخار الخاص فى مصر حيث أنه يؤدى إلى زيادة عدم اليقين مما يؤدى إلى إنخفاض الإدخار الخاص فى مصر .

- بالنسبة لنسبة المعرض النقدي إلى الناتج المحلى (M2/GDP) نلاحظ أن SIG=0.016 أى أقل من ٥% مما يعني أن لها تأثير معنوى وطردى على الإدخار

الخاص فى مصر وهو يعكس تأثير التطورات فى الأسواق المالية وزيادة المعروض النقدى والسيولة فى الأسواق حيث تؤدى إلى زيادة الإدخار الخاص فى مصر.

- بالنسبة لمعدل التبادل التجارى فإن $SIG=0.79$ وهو أكبر من 10% مما يعني أنه ليس له تأثير معنوى على الإدخار الخاص فى مصر كما أكدت ذلك الدراسات السابقة وإن كان بعض هذه الدراسات تتناول أن التحسينات فى شروط التبادل التجارى تؤدى إلى زيادة فى الإدخار وتحسينات فى الميزان التجارى على عكس تأثير الصدمات فى معدل التبادل التجارى .

- بالنسبة لمعدل الفائدة الحقيقية فإن $SIG=0.024$ أى أقل من 5% مما يعني أن لها تأثير معنوى وعكسي على الإدخار الخاص فى مصر. وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة حيث زيادة أسعار الفائدة الحقيقية تقلل أسعار الفائدة الاسمية وبالتالي الإدخار الخاص.

- بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى نجد أن $SIG=0.007$ أى أقل من 1% وهو يعني أن له تأثير معنوى كبير وطردى على الإدخار الخاص فى مصر.

- بالنسبة للإدخار العام فإن $SIG=0.000$ أى أقل من 1% مما يعني أن له تأثير معنوى كبير وعكسي على الإدخار الخاص فى مصر مما يعني مزاحمة الإدخار العام للإدخار الخاص فى مصر. وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة فى هذا المجال حيث يتحقق وجهة نظر باروز والتى تقوم على نظرية (RE) أو (Ricardian Equivalence) والتى تؤكد أنه باستمرار نظرية مكافئ ريكاردو فإن الإدخار الخاص يرتفع مع انخفاض المدخرات العامة حيث يصبح العجز الحكومى غير ملائم لمستوى الإدخار القومى بسبب الزيادات فى الإدخار الخاص والتى تعمل على تجديد العجز فى الميزانية الحكومية.

Model Summary^b

Mode l	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin- Watson
1	.996 ^a	.992	.991	2.12350E9	2.266

a. Predictors: (Constant), DIFF(publcsaving2,1),
 DIFF(inflaton,1), fr, DIFF(gdppcc0n,1), DIFF(rintr_1,1),
 DIFF(termtrad,1), DIFF(m2gdp,1)

b. Dependent Variable: DIFF(privsaving1,1)

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regre ssion	2.618E22	7	3.740E21	829.460	.000 ^a
Residu al	1.984E20	44	4.509E18		
Total	2.638E22	51			

a. Predictors: (Constant), DIFF(publcsaving2,1),
 DIFF(inflaton,1), fr, DIFF(gdppcc0n,1), DIFF(rintr_1,1),
 DIFF(termtrad,1), DIFF(m2gdp,1)

b. Dependent Variable: DIFF(privsaving1,1)

Model	Coefficients ^a						
	Unstandardized Coefficients			Standardized Coefficients			
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.	Tolerance	VIF
1 (Constant)	1.572E9	1.133E9		1.388	.172		
fr	-4.139E8	2.422E8	-.023	-1.709	.094	.917	1.091
DIFF(inflaton,1)	-1.126E8	6.382E7	-.025	-1.765	.084	.884	1.131
DIFF(m2gdp,1)	2.154E8	8.583E7	.041	2.509	.016	.632	1.581
DIFF(termtrad,1)	.026	.101	.004	.261	.795	.637	1.569
DIFF(rintr_1,1)	-1.675E8	7.150E7	-.036	-2.343	.024	.717	1.394
DIFF(gdppcc0n,1)	1.489E7	5228780. 555	.044	2.848	.007	.721	1.387
DIFF(publcsaving2,1)	-1.009-	.014	-1.005-	-73.169-	.000	.907	1.103

a. Dependent Variable: DIFF(privsaving1,1)

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- الحلاق، سعيد، " محددات الإدخار الخاص: حالة الأردن"، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية ، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ٢٠٠٢.

- طاهر، فريد بشير " محددات الإدخار الخاص في المملكة العربية السعودية" ، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية، المجلد الثاني، العدد الأول ٢٠٠١ ،

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Rabindra bhandari, Dharmendra Dhakal, Gyan Pradhan, Kamal p. upadhyaya, " Determinants of Private saving in South Asia", South Asia Economic Journal, 8: 2 (2007): 205- 217.
- George Hondroyiannis, " Estimating Private Savings Behaviour in Greece", Journal of Economic Studies, Vol. 31, Iss5, 2004pp, 457- 476.
- Ibrahim A.Elbadawi and Francis M.Mwega," Can Africa's Saving Collapse Be Reversed? " The World bank Economic Reviedew, Vol.14 No.3 (Sep, 2000). Pp. 415- 443.
- James B. Ang. Yunal Sen, " private saving in india and Malaysia Compared: The Roles of Financial liberalization and Expected Pension Benefits", Empir Econ (2011) 41: 247- 267.
- kivilcim Metin Ozccan and Yusuf Ziya ozcan, " Determinants of Private Savings In The Middle East and North Africa, in MONEY AND Finance in the Middle East: Missed Oportunities or Future Prospects?, Mar 2015, PP. 95- 113.
- Mauricio Cardenas, Andres Escobar, " Determinants of Savings in Colombia 1975- 1994", Banco Interamericano de Desarrollo. N.W, Washington, Septiembre 1997.

- Norman Loayza and Rashmi Shankar," Private Saving In India, The World Bank Economic Review, Vol.14. No.3 (Sep,2000) PP.571-594.
- norman Loayza, Klaus Schmidt- Hebbel,Luis Serven " What drives Private Saving Around the World? " , The World bank Economic Review, 1998.
- Paul R. Masson, Tamim Bayoumi and Hossein Samiei, " international Evidene on the Determinants of Private Saving" the World Bank Economic Review,Vol.12, No. 3 (Sep.1998), PP. 483-501.
- Paul R. Masson, Tamim Bayoumi, and Hossein Samiei, " Determinants of Private Saving", Imf Wording Paper, May, 1995.
- world development indicators,global development finance,the world bank,2012